الاستدلال بالمسموع والمعقول في إثبات القاعدة النحوية
دراسة في رسالة أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث لابن مالك (ت672هـ)

أ.م.د كريم حمزة حميدي

كلية الإمام الكاظم (ع)/ أقسام بابل

Inference from the audible and the rational in proving the grammatical rule
A study in a letter of answers to questions asked by Al-Nawawi in the words of the Hadith of Ibn Malik (d. 672 AH)

Asst. Prof. Karim Hamza Hamidi

Imam Al-Kadhim College (PBUH) / Babylon Departments

ملخص البحث

يتناولُ البحث الاستدلال بالمسموع والمعقول لإثبات القاعدة النحوية عند أحد أهم علماء العربية، وهو ابن مالك؛ وذلك في رسالة قصيرة له، أجاب فيها عن أسئلة نحويَّة سأله إياها العالم المعاصر له وهو النووي، وقد أظهر البحث قدرة ابن مالك في توظيف الشواهد النحويَّة المختلفة المسموعة في إجاباته، ثم اتكأ على القياس في الاستدلال بالمعقول، ممَّا يعكس ثقافته الموسوعيَّة. وممَّا يُعزّزُ أهمية الموضوع أنَّ الأسئلة المنتخبة في هذه الرسالة هي من الحديث النبويّ، وأنّ ابن مالك هو أكثر النحويين اهتمامًا بالحديث وتوظيفه في اللغة والنحو.

Abstract

The research deals with inference from the audible and the rational to prove the grammatical rule according to one of the most important scholars of Arabic, namely Ibn Malik. This is in a short letter of his, in which he answered grammatical questions asked by his contemporary scholar, Al-Nawawi. The research demonstrated Ibn Malik›s ability to employ various audible grammatical evidence in his answers, then he relied on analogy in inferring from the rational, which reflects his encyclopedic culture. What enhances the importance of the topic is that the questions selected in this thesis are from the Prophetic hadith, and that Ibn Malik is the grammarian most interested in hadith and its use in language and grammar.

المقدّمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرَف من نطق بالضاد، نبيّنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعدُ؛

فإنَّ الجهد العلمي الذي بذله النَّحويون كان كبيرًا، ولا سيَّما في المراحل التأسيسيَّة لهذا العلم؛ إذ تطلَّب ذلك استقراء الكلام العربي، والوقوف عند شواهده المأثورة، وإعمال العقل في سبيل تثبيت القواعد النَّحويَّة وتوجيهها. ومن أبرز النحويين المتأخرين هو ابن مالك النَّحويّ، ذلك العالم الفذ الذي كان سببًا بأهم منظومة نحويَّة، وهي (الألفيَّة)، وكان موسوعيًّا في ثقافته. ومن آثاره المختصرة رسالة لغويَّة قصيرة تحملُ عنوان: (أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث)، وبعد الاطلاع على مضمون هذه الرسالة، والتدبّر في أجوبة ابن مالك، تملّكتني الرغبةُ في الوقوف عند استدلالات ابن مالك في أجوبته، فجاء البحث بعنوان: "الاستدلال بالمسموع والمعقول في إثبات القاعدة النحوية دراسة في رسالة أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث لابن مالك (ت٦٧٢هـ)".

وقد قسم البحث على مقدِّمةٍ وتمهيدٍ ومبحثين، تناولتُ في التمهيد أصولَ النَّحو والسرّ في اعتماد ابن مالك على شواهد كثيرة في مؤلّفاته، وأجملتُ ذلك في ثلاثة أسبابٍ رئيسة، ثم جاء المبحث الأوَّل ليحمل عنوان: "الاستدلال بالمسموع في رسالة ابن مالك"، وفيه وقفنا عند شواهده القرآنية، والقراءات القرآنية، والحديث النبويّ، والشعر، والأمثال، وأقوال العرب. ثم جاء المبحث الثاني، ليحمل عنوان: (الاستدلال بالمعقول في رسالة ابن مالك)، وفيه وقفنا عند مظاهر القياس النحوي عند ابن مالك في رسالته، وتمت معالجة خمس مسائل

مرتبطة بالقياس، وهي: (حمل الفرع على الأصل، وأمن اللبس، وعلة رفع التوهم، وقياس الشبه، و القياس على باب وصف المعاني بما توصف به الأعيان)، ثم ختام البحث بخلاصة لأهم ما جاء في البحث، وقائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام أسألُ الله تعالى أن يوفقني لخدمة اللغة العربيَّة وعلمائها، وأن أكون قد وفقتُ لإظهار فكرة البحث ومضمونه.

التمهيد: أصولُ النَّحو والسرُّ في اعتماد ابن مالك على شواهد كثيرة في مؤلّفاته:

أصولُ النَّحو هي: (أدلَّةُ النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله)[١]، وهذه الأدلةُ ثلاثة، أجمع العلماءُ على اثنين منها؛ وهما السماع والقياس، واختلفوا في الثالث، فذهب ابنُ جني (ت٣٩٢هـ) إلى أنَّه الإجماع[٢]، على حين ذهب أبو البركات (ت٥٧٧هـ) إلى أنَّه استصحاب الحال[٣]، وحاول السيوطي التوفيق بين الرأيين فعدَّها أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[٤].

ويُعدُّ البحثُ في هذه الأصول عند أيِّ عالمٍ من علماء العربية بمنزلة الخطوة الأولى لمعرفة مذهبه النحوي؛ وكذلك معرفة مدى ثقافته في التعامل مع الأصول النحويَّة، فقد اعتمد النحويون العرب القدماء منذ أن بدأ الدرس النحوي على أصولٍ بَنَوا عليها دراستَهَم في هذا الميدان الرَّحب، الأمرُ الذي انعكس على فكر النحويين المتأخرين وتوجههم، فمنهم من تأثر بمنهج البصريين، ومنهم من مال إلى المنهج الكوفي، وقد اختطَّ آخرون منهجًا وسطًا. وتتجلّى أصول النَّحو عند ابن مالك في جلّ مؤلّفاته، وهو من أكثر النَّحويين تعاملًا مع الشواهد النَّحويَّة.

أمَّا السرُّ في اعتماد ابن مالك على شواهد كثيرة في مؤلّفاته-من وجهة

نظر الباحث فيرجع إلى الأسباب الآتية:

١- شهرته بشرح الشواهد وتحليل المسائل.

ابن مالك من أكثر النحويين استدلالًا بالشواهد النحويَّة، سواء أكانت من القرآن الكريم وقراءاته أم من الأحاديث النبوية أم من الشعر والنثر. حتى إنَّ بعض الشواهد أثارت جدلًا كبيرًا بين الباحثين باتهام بعضهم ابن مالك بصناعة الشواهد ونقض ذلك الاتهام[٥]. ويدلُّ على براعته في الاستدلال ما جاء في ترجمته: «وَصرف همّته إِلَى إتقان لِسَان الْعَرَب؛ حَتَّى بلغ فِيهِ الْغَايَة، وَحَازَ قصب السَّبق، وأربى على الْمُتَقَدِّمين. وَكَانَ إِمَامًا فِي الْقرَاءَات وعللها. وَأما اللُّغَة فَكَانَ إِلَيْهِ الْمُنْتَهى فِي الْإِكْثَار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وَأما النَّحْو والتصريف فَكَانَ فيهمَا بحراً لَا يجارى، وحبراً لَا يُبَارى. وَأما أشعار الْعَرَب الَّتِي يستشهد بهَا على اللُّغَة والنحو فَكَانَت الْأَئِمَّة الْأَعْلَام يتحيرون فِيهِ، ويتعجبون من أَيْن يَأْتِي بهَا!»[٦]. وحجيَّةُ لسانه لا تقتصرُ على صنفٍ من أصناف السماع، بل في شواهد القرآن والحديث النبوي والشعر، «فَكَانَ أَكثر مَا يستشهد بِالْقُرْآنِ، فَإِن لم يكن فِيهِ شَاهد عدل إِلَى الحَدِيث فَإِن لم يكن فِيهِ شَاهد عدل إِلَى أشعار الْعَرَب»[٧]. ومن أهم مصادر السماع التي أولاها ابن مالك الاهتمام الكبير هو الحديث النبوي الشريف، ويكون ذلك من طريق دراسة الحديث لذاته واستخراج المسائل اللغوية منه، أو لغرض الاستشهاد به، بوصفه أصلًا من أصول السماع الرئيسة في وقته. فهو صاحب كتاب (شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح)، الذي اعتمد فيه على مصادر السماع الرئيسة، وقاعدته في ذلك: «لا عدول عن الإتباع عند صحة السماع»[٨].

وتُعَدُّ الرِّسالةُ موضع الدراسة؛ من مؤلفاته الحديثية التي عالج فيها النصوص لغويًّا بإجابته على المسائل التي سألها النووي له بالتحليل والتفصيل. وفيها استشهد ابنُ مالك بأكثر من شاهد على إثبات القاعدة النحوية، وصلت إلى أكثر من ثماني شواهد في مسألة واحدة، ومنها استشهاده على الجملة الحالية المجرَّدة من (الواو)، كما سيأتي بيانُهُ.

٢- حاجته إلى بسط الجواب في مسائل مشكلة.

من أكثر النحويين وقوفًا عند المسائل المشكلة في النحو العربي هو ابنُ مالك؛ لثقافته الموسوعيَّة في النَّحو، والصَّرف، والحديث، واللغة، والقراءات القرآنية، والمنظومات الشعريَّة، فأصبح يُضربُ به المثل في دقائق النَّحو ومسائله؛ حتى قيل عنه: «إنَّ ابنَ مالك ما خلّى للنَّحو حُرمة»[٩]. وقال عنه الدكتور شوقي ضيف: «وكان عقله دقيقًا ولم يستغله في تمثل آراء السالفين من النحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب، بل استغله أيضا في تحرير مباحث النحو وأبوابه ومصطلحاته وتذليل مشاكله وصعابه»[١٠]. كلُّ هذه السمات أهّلته لأن يكون في طليعة النحويين المتأخرين شرحًا وبسطًا للمسائل النَّحويَّة، فكثير من المسائل المشكلة في تراث المتقدّمين وجدت حلولها في مصنفات ابن مالك، لذا كان ذلك من أسرار اعتماده على شواهد كثيرة في مؤلّفاته.

٣- سمة شرح المصنَّفات والمنظومات عند ابن مالك.

لم يأتِ نحوي في تاريخ النَّحو العربي يقوم بالتأليف ثم يشرح ما ألّفه، أو ينظم منظومة شعرية حديثية كانت أم نحويَّة ثم يشرحها كما فعل ابن مالك، ومثال ذلك[١١]: كتاب الإعلام بمثلث الكلام (منظومة)، ثم شرحه: (إكمال الإعلام بتثليث الكلام)، وكتاب تحفة

المودود في المقصور والممدود (وهو قصيدة همزية)، ثم شرحها بكتاب: شرح تحفة المودود، والكافية الشافية في النحو ثم شرحها، وتسهيل الفوائد، ثم شرح التسهيل، وعدَّة اللافظ وعمدة الحافظ ثم شرحه، ثم إكمال عدة اللافظ، ثم شرح إكمال عدة اللافظ، وكتاب الضروري في التصريف ثم شرح الضروري في التصريف، ولاميَّة الأفعال ثم شرح لاميَّة الأفعال.

نستخلصُ ممَّا تقدَّم أنَّ ابن مالك قد أفاد من موسوعيَّته ومهارته في شرح المصنّفات في توظيف الشواهد المسموعة والقياسات العقلية في تحليل المسائل وشرحها، وهذا ما اتضح في إجاباته على المسائل التي سألها النووي في الرسالة موضع الدراسة.

المبحث الأول: الاستدلال بالمسموع في رسالة ابن مالك.

السماع هو الأصلُ الأولُ من أصول النحو العربي، وهو مُقدَّمٌ على غيره من الأدلَّة، بل إنَّ الأدلَّةَ الأُخَر لا تقومُ إلاّ على السماع، ويؤكد ذلك قول السيوطي: «وكلٌّ من الإجماع والقياس لابُدَّ له من مُستَنَدٍ من السماع، كما هما في الفقه كذلك»[١٢].

وهو عند أبي البركات النَّقل، فقد عرَّفه بقوله: «هو الكلامُ العربي الفصيح المنقول بالنَّقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة»[١٣]، وأوضح السيوطي ذلك بقوله: «وأعني به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشَمِلَ كلامَ الله تعالى، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله) وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا»[١٤]، فاختلفا في اللفظ، واتفقا في المضمون؛ ولعلَّ أبا البركات آثرَ مصطلحَ النَّقل؛ ليُلمحَ إلى أنَّ مصادر النَّحو نوعان: منقولةٌ، ومعقولةٌ، والأمرُ في المنقول مَنوطٌ بالنقل دون تدخلٍ للعقل فيه، أمَّا المعقولُ فلا يكونُ إلاّ بإعمال

العقل[١٥].

وكان لدى النحويين القدماء مادَّةٌ لغويَّةٌ كافيةٌ من كلام العرب تُتيحُ لهم ملاحظة الظواهر اللغويَّة التي استنبطوا في ضوئها قواعد النَّحو العربي، ولكنَّهم أخذوا يبحثون عن مصادر أُخَر يُعضِّدون بها قواعدهم، فوجدوا في القراءات القرآنية وفي الأحاديث النبويَّة ما يُمكنُ أن يُعوِّض النَّقص في مصادر السماع الأُخَر، يقولُ الدكتور علي أبو المكارم: «فإذا لم يجدوا في المادة اللغويَّة المعتمدة من قبل طلبتهم، لجَؤُوا[١٦] إلى مصادر أُخرى علَّها تسعفهم بما يريدون، ولذلك لا نجدُ غرابةً حين نجد أكثر النحاة إسرافًا في الاحتجاج للقراءات الشاذة أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، وللأحاديث ابن خروف وابن مالك والرضي»[١٧].

وقد أتاح هذا التنوع في مصادر السماع أن يكون الدليل الأوَّل لدى النحويين، بل إنَّ معظم أدلَّة النحو وأصوله تؤول إلى السماع، فالقياس يعتمدُ على صحة النص ونقله، والإجماع لا يصحّ إلاّ بعد أن يواكب المسموع أو المقيس على المسموع[١٨].

من هنا سنتناول أصل السماع بحسب موارده وقوّتها عند ابن مالك في الرسالة موضوع الدراسة على النَّحو الآتي:

أولًا: القرآن الكريم والقراءات القرآنية

القرآن معجزة السماء الخالدة، الذي تُعدُّ لغتُهُ ونظمُهُ من مكامن الإعجاز في تحدّي العرب آنذاك، فالاستعانةُ بالقرآن الكريم لتقوية الرأي النحوي من أسباب رجاحته وتقدّمه، لذا لجأ النحويون إلى الأصل الأول في الاستدلال والسماع ألا وهو القرآن الكريم، ولم يخرج ابن مالك عن هذا النمط في جلّ مؤلفاته، ومنها الرسالة التي نحن بصدد دراستها، ومنها استشهاده على الجملة الحالية

المجرَّدة من (الواو): «وقد جاءت متجرّدة في الكتاب العزيز وغيره-من الكلام الفصيح- كثيرًا من ذلك قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[البقرة :٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[الفرقان: ٢٠]. وقوله (عز وجل):﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

ومن ذلك قول العرب: (رجع فلان عوْدُه على بَدْئه)، و(كلمته فوه إلى فيّ). ومنه قول الشاعر:

وتشربُ أسارى القطا الكُدْر بعدما
سرت قَرَبًا أحناؤها تتَصَلصَلُ

وقال آخر:

راحوا بصائرهم على أكتافهم
وبصيرتي يعدو بها عَتِدَ وأي

وقال آخر:

ولولا حِتارُ الليلِ ما آبَ عامرٌ
إلى جعفرٍ سربالُه لم يمزق...»[١٩].

إذ بدأ بالقرآن الكريم، وهذا أمرٌ بدهيٌّ؛ لأنَّه أعلى مراتب الاستدلال في النحو، «فألفاظُ القرآن هي لبّ كلام العرب وزبدته، وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم»[٢٠]. فكعادته كان ابن مالك «أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب»[٢١]. وهذا ما فعله في النص المتقدّم؛ إذ استعان بثلاثة نصوص قرآنية، ثم بقولين من أقوال العرب، ثم بثلاثة أبيات شعريَّة.

وعند العودة إلى المسألة النَّحويَّة التي استعان لها بهذا الكم من الشواهد النثرية والشعرية، وهي روابط الجملة الاسميَّة الواقعة حالًا؛ إذ اشترط النحويون في الجملة الواقعة حالاً أنْ تشتمل على رابط يربطها

بصاحب الحال، ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهذا الرابط على ثلاثة أنواع[٢٢]: الواو، وضمير صاحب الحال، والواو والضمير معًا. ويمكن الاستغناء عن الواو في الجملة الحاليَّة، وهو كثير في العربيَّة كما قال ابن مالك في النص المتقدّم، وقال أيضًا في كتابٍ آخر: «وكذلك يستغنى بالضمير عن الواو إلا أنه لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾»[٢٣]. وزعم عددٌ من النحويين المتقدّمين أنَّ حذف الواو من جملة الحال شاذٌّ ونادر، وهذا خلاف ما جاء في القرآن الكريم؛ لذلك حرص ابن مالك في النص المتقدّم على الاستعانة بأكثر من نصٍّ قرآني، ثم عززها بالشعر وأقوال العرب، لرد ذلك الزعم، وإن لم يصرح بأسمائهم. قال ابنُ هشام: «وَزعم أَبُو الْفَتْح فِي الصُّورَة الثَّانِيَة أَنه لَا بُد من تَقْدِير الضَّمِير أَي طالعة وَقت مَجِيئه، وَزعم الزَّمَخْشَرِيّ فِي الثَّالِثَة أَنَّهَا شَاذَّة نادرة، وَلَيْسَ كَذَلِك، لورودها فِي مَوَاضِع من التَّنْزِيل نَحْو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾»[٢٤]. وقد ذهب أبو حيان في أكثر من مرة إلى أنَّ سقوط الواو من بعض الجمل الحالية ليس شاذًا، بل هو وارد في كتاب الله، وهو في لسان العرب كثير[٢٥]، وهو بذلك يرد على من ذهب إلى أن سقوط واو الحال في بعض الجمل شاذ، مؤيّدًا في ذلك ما ذهب إليه ابن مالك في المسألة المتقدّمة.

ومنه أيضًا استعانته بالنصوص القرآنيَّة المباركة في بيان سبب حذف (التاء) من (ستًّا) في قول الرسول : (مَن صامَ رمضانَ، وأتبعَهُ سِتًّا من شوّالٍ)؛ قائلًا: «لَمَّا كان أول الشهر ليلة، وآخره يومًا، جعلتِ العربُ التاريخ بالليالي، واستغنوا بذكرها عن التصريح بالأيام. فقالوا: كُتِبَ لخمس، وليس ذا تغليبًا؛ لأنَّ التغليبَ إنَّما يكونُ عند

ذكر الصنفين معًا، وإعطائهما ما لأحدهما لو أفرد، نحو: رأيتُ رجالًا ونساءً يتحدّثون، وليس نحو:(كُتِبَ لخمس) كذلك؛ لأنَّ الذكر لم يعم الليالي والأيام، بل استغنى بالليالي عن الأيام. فلمَّا استمرّ هذا في التاريخ التُزِمَ في غيره، بشرط أمن اللبس، كقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[البقرة: ٢٣٤]،و﴿يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[طه: ١٠٣]، ومنه قوله (صلى الله عليه وآله): (وأتبعه ستًّا من شوال)»[٢٦].

إذ قدَّم نصَّين قرآنيين للدلالة على أنَّ (عشرًا) هو لليالي والأيَّام مجموعة وليس الأيَّام وحدها، وأنَّ تفضيلَ حذف تاء التأنيث قد جاء جريًا على عادة العرب في تقديم الليالي وتغليبها؛ يقول الزجاج في تفسير الآية الأولى: «(وَعَشْرًا) معناه وعشر مُدَدٍ، وتلك المدد كل مدة منها يوم ولَيلَة، والعرب تقول: ما رأيته منذ عشر. وأتيته لِعَشْرٍ خَلَونَ، فيغلِّبُون الليالي على ذكر الأيام، والأيام داخلة في اللَيَالِي والليالي مع اليوم مُدة معلومَةْ مِنَ الدهْرِ، فتأنيث عشر يدل على أنه لا يراد به أشْهُر»[٢٧].

ولم يكتفِ ابنُ مالك في القرآن شاهدًا؛ فقد استعان بالقراءات القرآنيَّة، وهي الأصل الثاني بعد القرآن الكريم في الاستدلال النَّحويّ، فهي كلُّها حجةٌ عند أهلِ اللغةِ والنَّحو[٢٨]، قال السيوطي (ت٩١١هـ): «كلُّ ما ورد أنَّه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيَّة سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا، وقد أطبق الناسُ على الاحتجاجِ بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياسًا معلومًا، بل ولو خالفته يُحتجُ بها في مثل ذلك الحرف بعينِهِ وإن لم يجز القياسُ عليه كما يحتج بالمجمع على وروده»[٢٩]. لذا لم يقتصر اهتمام النَّحويين بنوعٍ معيَّنٍ من القراءات، بل شمل القراءات جميعها متواترًا وشاذًّا.

ولعلَّ سيبويه من أوائل النحويين الذين عنوا بالقراءات، فقد كان لا يُفرّقُ في الاستشهاد والاحتجاج بين متواتر القراءات وشاذها، فكان يتعامل مع القراءات على أنَّها نصٌّ عربيٌّ موثَّق[٣٠].

وهذا الحال ينطبقُ على معظم النحويين اللاحقين؛ لما تُمثِّلُهُ القراءات من إرثٍ لغويٍّ وزادٍ معرفيّ، لم يستغنِ عنه كلُّ من عملَ في ميدان اللغة، ومنهم ابن مالك؛ إذ استعان بالقراءة عندما سُئِلَ عن سبب حذف النون في قول النَّبيّ (صلى الله عليه وآله) لأبي سفيان: (لنا العزّى، ولا عزَّى لكم؟ ألّا تجيبوه)[٣١]. والأصل: (تجيبونه). مبيّنًا أنَّ حذف النون له ما يبرّره؛ فإذا كانت «الضمّة قد تُحذف على سبيل التخفيف، كقراءة أبي عمرو: (وما يُشعرْكم)، بتسكين الرَّاء، وقراءة بعض السلف: (ورسلْنا لديهم يكتبون) بسكون اللام. أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة... فحذفوها في بعض المواضع دون جازم، ولا ناصب»[٣٢]. فقراءة التخفيف: (وما يُشْعِرْكم) هي قراءة عدد من القُرَّاء يتقدَّمهم أبو عمرو، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد، أي القبائل البدويَّة؛ طلبًا للتخفيف[٣٣].

وقد علَّل ابن مالك سبب التخلص من الضم في كتابه شرح التسهيل، قائلًا : «وقد حذفت الضمة تخفيفًا في الفعل نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ و ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ في قراءة للسوسي. وفي الاسم كقراءة بعض السلف ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ بسكون اللام و﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ بسكون التاء، فحذف النون النائبة عنها تخفيفًا أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل. وأيضا فإنَّ حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذفُ

ما يؤمَن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف. وأيضًا لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير»[٣٤]. فابن مالك استعان بالقراءة لتعضيد سبب حذف النون من الفعل مع عدم وجود ناصب أو جازم قبله، وهذا يؤكّد نهج ابن مالك في تعويله على المسموع في أغلب استدلالاته.

ثانيًا: الأحاديث النبويَّة

يُعدُّ ابنُ مالك من المتقدّمين من النَّحويين في الاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشريف، فهو صاحبُ كتاب (شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح)، الذي اعتمد فيه على مصادر السماع الرئيسة، ويظهر هذا واضحاً من قول أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) حين علَّق على كثرة استشهاد ابن مالك بالحديث إذ يقول: «على عادته في الاستدلال بالمأثور في الحديث على إثبات القواعد الكلية النحوية»[٣٥]. بل إنَّ الرسالة موضوع البحث هي في الحديث النبوي؛ إذ إنها مجموعة من الأحاديث المشكلة من جهة اللغة العربيَّة التي سأله فيها النووي.

وعند الحديث عن لغة الحديث النبوي فلاشك في أنَّ الرسولَ (صلَّى اللهُ عليه وآله) أفصحُ العربِ لسانًا، وأوضحُهُم بيانًا، وأقومُهُم كلامًا، وكلامُهُ حُجةٌ على من سواه، وهو بعد كلام الله العزيز فصاحةً وبلاغةً، إذ يقولُ القرآنُ الكريمُ فيه:﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى*إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:٣، ٤]، «ولكِنَّ النُّحاةَ لم يُحسنوا الاستفادةَ من هذا الرافد اللغوي المهم في استقرائهم لظواهر لغة العرب أيضًا، بل زادوا على هذا التقصير أسبابَ شكٍّ متهافتٍ في

فصاحةِ قسمٍ منه، ومن ثَمَّ في صحة الاحتجاج به»[٣٦]. فاحتدم النقاشُ بينهم، وتباينت آراؤهم في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، حتى تشعَّبوا في ذلك على ثلاثِ فئاتٍ[٣٧]: مانعين ومُجيزين، ومتوسطين. وابنُ مالك من المجيزين بالحديث مُطلقًا، وأكثَرَ من الاستشهاد به، وعدَّه مصدرًا من مصادر النحو.

ومن شواهد الحديث النبوي ما أورده ابن مالك في تعزيز المسألة المتقدّمة في حذف النون من دون ناصب أو جازم، مستشهدًا بقول الرسول (صلى الله عليه وآله):(والذي نفس محمد بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا)[٣٨]. الأصل فيه: لا تدخلون ولا تؤمنون؛ لأنَّ (لا) نافية، و(لا) النافية لا تعمل في الفعل شيئًا[٣٩].

وتفسير هذه الظاهرة لا يعدو كونها حالة خاصة في الموروث اللغوي، لا تطَّرد مع القياس، ولا سيَّما أنَّ هناك من قال بروايتها بإثبات النون: (لا تدخلون)[٤٠]. لذا قال الأستاذ عباس حسن: «وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا، ولا محاكاتها، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة»[٤١].

ثالثًا: الشعر وأقوال العرب

الشعر: هو«ديوانُ العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة»[٤٢]. وقد عنى النحويُّون عناية فائقة بالشعر العربي، واتخذوه مادَّة أساسية في بناء قواعدهم وتثبيت أحكامهم. وهو جزء من كلام العرب الذي يقصد به ما سمع من أشعارهم وأمثالهم وما جرى في مخاطباتهم، وهو أهم العناصر التي استقرئت منها قواعد العربية الكلِّية حتَّى قيل في تعريف النحو إنَّه :»علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده

المبتدئون بهذه اللغة»[٤٣].

وفي الرسالة موضوع الدراسة استشهد ابنُ مالك بأكثر من عشرة أبيات شعريَّة على الرغم من صغر حجمها لتعزيز الحجة اللغويَّة، ولا سيَّما أنَّه مطالبٌ بتقديم إجابة موجزة على تساؤلات النووي، مشفوعة بأدلَّة نقليَّة وعقليَّة.

ومن شواهده الشعريَّة ما ذكره في توجيه رفع (أجود) في قول ابن عباس: (وكان أجود ما يكونُ في رمضان)؛ إذ ذكر في الوجه الثالث منها: «أن يجعلَ اسم (كان) ضميرًا راجعًا إلى الجود الذي تضمَّنه (أجود) الأوَّل، كما رجح[٤٤] الضمير إلى (السَّفه) في قول الشاعر:

إذا نُهِيَ السفيهُ جرى إليه

وخالفَ والسَّفيهُ إلى خلافِ

والتقدير على هذا: (وكان جوده أجود كونه في رمضان)، و(أجود): مبتدأ، و(في رمضان): خبره، والجملة خبر (كان)»[٤٥].

وفي البيت موضع الشاهد كان التأويل: جَرَى إلى السفه، وهذا كثيرٌ في كلامهم[٤٦]. واستعان ابن مالك مرة أخرى في هذا البيت عند الحديث عن عود الضمير، قائلًا عن البيت المتقدّم: «فالهاء من إليه عائدة على السَّفه، فإنه جزء مدلول السفيه. ويستغنى أيضا عن ذكر صاحب الضمير بكونه كُلاًّ وكون المذكور جزءا، فإن الجزء يدل على الكل، كما يدل الكل على الجزء»[٤٧].

وواضحٌ أنَّ الحديثَ من المشكل، فلا بُدَّ عند توجيهه من الاستعانة بالشواهد والأدلّة، وتوظيف البيت الشعري المتقدّم جاء لكونه من الأبيات المشهورة في تأويل عود الضمير على المتقدم من طريق المعنى؛ وهذا ما يتجلّى من توظيف النحويين له في مسائل مختلفة[٤٨].

ومن توظيفه لكلام العرب

في هذه الرسالة ما جاء في حديثه عن قول الرسول (صلى الله عليه وآله): (غير الدجال أخوفني عليكم) من جهة المعنى: «فيحتملُ وجوهًا: أحدها وهو الأظهر، أن يكون (أخوف) من أفعل التفضيل المصوغ من فعل (المفعول)، كقولهم: (أشغلُ من ذات النَّحيين)، و(أزهى من ديك)، و(أعنى بحاجتك)، و(أخوف ما أخاف على أمتي الأئمَّة المضلون). فصوغ أفعل في هذا وشبهه من فعل المفعول؛ لأنَّ المراد أنَّ المعبَّر عنه بذلك: قد شُغِلَ، وزُهِيَ، وَعُنِيَ، أكثر من شغل غيره، وزهوه، وعنايته»[٤٩]. فاستعان ابنُ مالك في النَّص المتقدّم بعدد من الأقوال العربية المشهورة؛ لتعزيز رأيه في توجيه الحديث المتقدّم على أنَّه قد جاء على صيغة أفعل التفضيل الذي صيغ من البناء للمجهول، وهذا تفسيرٌ معنوي، فأشغلُ من كذا بمعنى أنَّه شُغِلَ أكثر من شغل غيره وهكذا الأقوال الأخرى.

المبحث الثاني: الاستدلال بالمعقول في رسالة ابن مالك

يتمثلُ المعقول في القياس النَّحوي، والقياس هو من أدلَّة النحو الرئيسة، وعرَّفه أبو البركات الأنباري أنَّه «حملُ فرعٍ على أصل لعلّةٍ وإجراء حكم الأصل على الفرع»[٥٠]. وعرَّفه السيوطي بعد نقل تعريف الأنباري بأنه «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه انتهى. وهو معظم أدلّة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه»[٥١]. وللقياس أركانٌ أربعة هي: الأصلُ والفرعُ والعلّةُ والحكم[٥٢]. فهو من الأدلّة التي لا يستغني عنها النحويّ كما قال السيوطي آنفًا[٥٣]. وهذا ليس غريبًا عند النحويين، فهو منذ بدايات التنظير النحوي، ولا سيّما بعد تأثر النحو بالمنطق في مراحل التأسيس الأولى للنحو، فقد حفلت مؤلفاتهم طائفة كبيرة من الأقيسة النحويَّة، لذا

لا غرابة أن نجد ابن مالك في رسالته يستعين بعدد من الأقيسة النحوية لتعزيز آرائه وأجوبته. ونظرًا لصغر الرسالة موضوع الدراسة، لم تظهر أركان القياس المعروفة واضحة جليَّة، إلّا بقدرٍ محدود، وسنتناول مظاهر القياس في رسالة ابن مالك على النَّحو الآتي:

أولًا: حمل الفرع على الأصل

هذا العنوان يرجع بنا إلى تعريف القياس عند أبي البركات حين قال: «حملُ فرعٍ على أصل لعلّةٍ وإجراء حكم الأصل على الفرع»[٥٤]. وهذا ما أجاب به ابن مالك على سؤال النووي عن سبب حذف النون في (تجيبوه)، فأجاب بقوله: «لَمَّا كانت نون (تفعلان)، و(تفعلون)، و(تفعلين) نائبة عن الضمَّة في الدلالة على الرفع. وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف، كقراءة أبي عمرو: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، بتسكين الرَّاء، وقراءة بعض السلف: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ بسكون اللام. أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة؛ لئلا يكون الفرع آمنًا من حذف لم يأمن منه الأصل، فحذفوها في بعض المواضع دون جازم، ولا ناصب»[٥٥]. فلأنَّ الأصل (أي: حركة الضمَّة) جاز فيه الحذف في المسموع اللغوي، كذلك جاز عقلًا وقياسًا أن نحذف العلامة الفرعيَّة (النون)؛ لكي لا يكون الفرع آمنًا من حذف قد وقع على الأصل.

ثانيًا: أمن اللبس

حرص النحويون على أن تكون قواعدهم مبنيَّة على كلامٍ واضحٍ لا لبس فيه أو إيهام، فجعلوا أمن اللبس حجة لصوغ عدد من القواعد النحويَّة، وحرصوا على تجنّب اللبس والوقوع فيه، فابن جني يسمي اللبس إشكالا، يقول: «أما الإلباس فلأنك إذا قلت: «زيد ضربت زيدًا، لم تأمن أن يظن أن زيدًا الثاني غير الأول، وأن

عائد الأول متوقع مترقب. فإذا قلت: «زيد ضربته» عُلِمَ بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تعلق القلب لأجله وسببه. وإنما كان كذلك لأنّ المظهر يرتجل، فلو قلت: زيد ضربت زيدًا لجاز أن يتوقّع تمام الكلام، وأن يظنَّ أن الثاني غير الأول، كما تقول: زيد ضربت عمرًا، فيتوقع أن تقول: في داره أو معه أو لأجله. فإذا قلت: زيد ضربته، قطعت بالضمير سبب الإشكال من حيث كان المظهر يرتجل، والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة»[٥٦].

ومن المسائل التي اعتمد فيها ابن مالك على (أمن اللبس) لاستقامة القاعدة النحويَّة والقياس عليها قوله: «استغنى بالليالي عن الأيام. فلمَّا استمرّ هذا في التاريخ التُزِمَ في غيره، بشرط أمن اللبس، كقوله تعالى:﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:٢٣٤]، و﴿يَتَخَافَتُونَ بَيْنَهُمْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[طه:١٠٣] ومنه قوله (صلى الله عليه وآله): (وأتبعه ستًّا من شوال)»[٥٧]. إذ قاس النحويون اختيار الليالي دون الأيام في الشهور على غيره من الأزمان بشرط أمن اللبس. وهذا ما أكَّده ابن مالك في قوله المذكور آنفًا، وخشية اللبس تتمثل بالخروج عن الأصل في ما جاء عن العرب بأنَّ التعبير عن الليالي مقدَّمٌ على التعبير بالأيَّام في الشهور، وخلافه يعني الخروج عن الأصل. قال الزمخشري: «وقيل (عشراً) ذهابا إلى الليالي والأيام داخلة معها، ولا تراهم قط يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيام. تقول: صمت عشراً، ولو ذكرت خرجت من كلامهم»[٥٨].

ومن أمثلة اللبس ما ذكره ابن مالك في حديثه عن أهمية وجود نون الوقاية؛ قائلًا: «إن النون المشار إليها تصون الفعل من محذورات ثلاثة: أحدها: التباسه بالاسم المضاف إلى

ياء المتكلم... الثاني: التباس أمر مؤنثه بأمر مذكر واقع على ياء المتكلّم... الثالث: ذهابُ الوهم إلى أنَّ المضارع قد صار مبنيًّا...»[٥٩]. فواضحٌ أهميَّة وجود النون مع الفعل، ولا شك في أنَّ ذكرَ هذه المحذورات من الاستدلال العقلي، الذي يعزّز قوّة القاعدة النحويَّة ويفسرها.

ثالثًا: علّة رفع التوهم

ممَّا اتكأ عليه ابن مالك قياسًا ما ذكره في المسألة المذكورة آنفًا عندما ذكر أن نون الوقاية تصون الفعل من محذورات ثلاثة آخرها هو : «ذهابُ الوهم إلى أنَّ المضارع قد صار مبنيًّا، وذلك أنَّه لو أوقعته على (ياء) المتكلّم غير مقرونة بالنون؛ لخفي إعرابُهُ، وتُوهِّمَ فيه البناءُ على سبيل مراجعة الأصل، فلمَّا زيدت النون، وقيل: يكرمني؛ تُمكن من ظهور الإعراب»[٦٠]. فهذه النون ترفع التوهم عن الفعل المضارع الذي احتمل قبل دخول النون أن يكون مبنيًّا بسبب خفاء الإعراب.

رابعًا: قياس الشبه

الشبه من العلل التي تُقاسُ فيها بعضُ الأحكام النَّحويَّة، قال أبو البركات الأنباري: «اعلم أن قياس الشبه أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه، غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل»[٦١]، فهو ضربٌ من القياس يُبنى على المشابهة بين حكمين أحدهما أصل، والآخر فرع. وقد أشار ابن مالك إلى هذه المشابهة في قوله: «ولأفعل التفضيل أيضًا شبه بالفعل، وخصوصًا بفعل التعجب، فجاز أن تلحقه النون المذكورة (يعني نون الوقاية) في الحديث، كما لحقت اسم الفاعل»[٦٢]. وبسبب هذا الشبه جاز أن تقترن نون الوقاية في أفعل التفضيل في قوله: (أخوفني).

خامسًا: القياس على باب وصف المعاني بما توصف به الأعيان

تردَّد هذا القول في أكثر من موضع في الرسالة موضوع الدراسة، وهو قياسٌ جمع فيه ابن مالك بين مسألةٍ نحويَّةٍ وأخرى غير نحويَّة، قال في توجيه الرفع لكلمة (أجود) في قول ابن عباس: (وكان أجودُ ما يكون في رمضان)؛ إذ قال: «أحدها: أن يكون اسم (كان) مضافًا إلى (ما) المصدرية... والتقدير: (وكان أجودُ كون رسول الله (صلى الله عليه وآله) في رمضان)، وفي هذا مجازٌ بليغ، تستعملُ العرب أمثاله كثيرًا عند قصد المبالغة، وذلك أنَّ (أجود) أفعل تفضيل، مضاف إلى الكون، فهو إذًا (أكون)؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يضاف إلّا إلى ما هو بعضه. فيلزم أن تكون (أكوانه) (صلى الله عليه وآله) كلها متصفة بالجود، وأجودها: كونه في رمضان، كما لزم ذلك في قول العرب: (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)، وهذا من باب وصف المعاني بما توصف به الأعيان، كقولهم: شعر شاعر، وجدٌّ جاد، وموت مائت...»[٦٣]. فقد قارن بين المعنى المستخلص من إضافة أفعل التفضيل إلى الكون بقول العرب: (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا)، وهو قولٌ مشهورٌ على مسألة مجيء الخبر مصدرًا مؤولًا سدَّ مسدّ الخبر[٦٤]، والعامل المشترك بين القولين هو أفعل التفضيل الذي أُضيفَ إلى الكون بقصد المبالغة؛ مع مجيء ما بعده من صفات الأعيان، قال ابن مالك في (شرح التسهيل) تعقيبًا على مجيء (قائمًا) خبرًا: «الإخبار بقائم مع أنه في الأصل من صفات الأعيان عن «أخطب ما يكون» مع أنه في المعنى كون، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحامل على ذلك قصد المبالغة»[٦٥]. ومن هنا ذيل ابن مالك المسألة بعبارة: «وهذا من باب وصف المعاني بما توصف به الأعيان»، ومثالها: (شعر شاعر...)، وهذه العبارة أصبحت علمًا على إرادة المبالغة

والإجادة على حدّ قول سيبويه[٦٦]، وهو أن يشتق من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه لفظًا يتبعونه به تأكيداً وتنبيهاً على تناهيه في معناه. وتتمثلُ المبالغة في نص المسألة أعلاه في اسم التفضيل (أجود) الذي أعطى معنى: (أجود كون في رمضان).

خلاصة البحث:

بعد تطوافٍ سريعٍ في أجوبة ابن مالك في رسالته تجلّت لنا أهم النتائج المستخلصة على النحو الآتي:

١- تتجلّى أصول النَّحو عند ابن مالك في جلّ مؤلّفاته، وهو من أكثر النَّحويين تعاملًا مع الشواهد النَّحويَّة، سواء أكانت من القرآن الكريم وقراءاته أم من الأحاديث النبوية أم من الشعر والنثر.

٢- من أهم مصادر السماع التي أولاها ابن مالك الاهتمام الكبير هو الحديث النبوي الشريف، ويكون ذلك من طريق دراسة الحديث لذاته واستخراج المسائل اللغوية منه، أو لغرض الاستشهاد به، بوصفه أصلًا من أصول السماع الرئيسة في وقته.

٣- تُعَدُّ الرِّسالةُ موضع الدراسة من مؤلفات ابن مالك الحديثية التي عالج فيها النصوص لغويًّا بإجابته عن المسائل التي سألها النووي له بالتحليل والتفصيل. وفيها استشهد ابنُ مالك بأكثر من شاهد على إثبات القاعدة النحوية، وصلت إلى أكثر من ثماني شواهد في مسألة واحدة.

٤- ابن مالك في طليعة النحويين المتأخرين شرحًا وبسطًا للمسائل النَّحويَّة، فكثير من المسائل المشكلة في تراث المتقدّمين وجدت حلولها في مصنفات ابن مالك.

٥- ابن مالك من أكثر النحويين في تاريخ النَّحو العربي يقوم بالتأليف ثم يشرح ما ألّفه، أو ينظم منظومة شعرية ثم يشرحها.

٦- ابن مالك قد أفاد من موسوعيَّته

ومهارته في شرح المصنّفات في توظيف الشواهد المسموعة والقياسات العقلية في تحليل المسائل وشرحها، وهذا ما اتضح في إجاباته عن المسائل التي سألها النووي في الرسالة موضع الدراسة.

٧- يبدأ ابن مالك في استدلالاته بالقرآن الكريم؛ لأنَّه أعلى مراتب الاستدلال في النحو؛ إذ استعان بثلاثة نصوص قرآنية في مسألة واحدة، ثم عززها بقولين من أقوال العرب، ثم بثلاثة أبيات شعريَّة.

٨- حرص ابن مالك على ردِّ زعم عدد من النحويين المتقدّمين أنَّ حذف الواو من جملة الحال شاذٌّ ونادر، وهذا خلاف ما جاء في القرآن الكريم.

٩- ابنُ مالك من المجيزين بالحديث مُطلقًا، وأكثَرَ من الاستشهاد به، وعدَّه مصدرًا من مصادر النحو، وأنَّ الرسالة موضوع البحث هي في الحديث النبوي؛ إذ إنها مجموعة من الأحاديث المشكلة من جهة اللغة العربيَّة التي سأله فيها الإمام النووي.

١٠- في الرسالة موضوع الدراسة استشهد ابنُ مالك بأكثر من عشرة أبيات شعريَّة على الرغم من صغر حجمها لتعزيز الحجة اللغويَّة.

١١- ابن مالك في رسالته استعان بعدد من الأقيسة النحوية لتعزيز آرائه وأجوبته. ونظرًا لصغر الرسالة موضوع الدراسة، لم تظهر أركان القياس المعروفة واضحة جليَّة، إلّا بقدرٍ محدود.

١٢- تردَّد قول: القياس على باب وصف المعاني بما توصف به الأعيان في أكثر من موضع في الرسالة موضوع الدراسة، وهو قياسٌ جمع فيه ابن مالك بين مسألةٍ نحويَّةٍ وأخرى غير نحويَّة.

الهوامش:

١- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلَّة في أصول النحو (رسالتان)، أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، قدَّم له وعنى بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية/ ١٩٥٧م: ٨٠.

٢- يُنظر الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ط٤ (د.ت): ١/ ١٩٠.

٣- يُنظر الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

٤- يُنظر الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه وشرحه: د.محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط ١/ ١٤٠٩- ١٩٨٩م: ٢٦، وارتقاء السيادة في علم أصول النَّحو، يحيى بن محمَّد، أبو زكريَّا الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق : د. عبد الرزاق عبد الرحمن السَّعدي، دار الأنبار، العراق – الرمادي، ط١/ ١٩٩٠م: ٣٥.

٥- ينظر تدليس ابن مالك في شواهد النَّحو عرضٌ واحتجاج، فيصل بن علي المنصور، دار الألوكة للنشر- السعودية، ط١/ ٢٠١٤م: ١٩، وبحث براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية، د. رفيع بن غازي السلمي، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد السابع/ أبريل ٢٠١٥م: ١٤٩.

٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان: ١/ ١٣٠.

٧- بغية الوعاة: ١/ ١٣٤.

٨- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني،

أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، الدكتور طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط١/ ١٤٠٥هـ: ١٥٠.

٩- القائل هو الشيخ ركن الدين بن القويع، كما في بغية الوعاة: ١/ ١٣٤.

١٠- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت): ٣١٧.

١١- ينظر تفصيل مصنفات ابن مالك وشروحها في بحث: ابن مالك الطائي ناظم علوم العربيَّة، د. محمود عبد الكريم نجيب، مجلّة التراث العربي، العدد (٩٨)، ٢٠٠٥م: ٢١٩ - ٢٢٦.

١٢- الاقتراح: ٢٦.

١٣- الإغراب في جدل الإعراب: ٨١.

١٤- الاقتراح: ٦٧.

١٥- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربيَّة، بيروت- لبنان، ط١/ ١٩٨٧م: ٣١.

١٦- في الأصل: (لجأوا)، والصواب ما أثبتّه.

١٧- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب - القاهرة، ط١/ ٢٠٠٦ م: ٤٨.

١٨- ينظر أصول التفكير النحوي: ٤٨.

١٩- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوي تحقيق: د. يوسف بن خلف العيساوي، مجلة الحكمة السعودية، العدد ٣٠، ٢٠٠١م: ٣١٣ - ٣١٤.

٢٠- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط١/ ١٤١٢هـ: ٥٥.

٢١- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)،

المحقق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت - لبنان، ط١/ ١٩٦٨م: ٢/ ٢٢٣.

٢٢- ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م: ٣/ ١٦٠٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١/ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م: ٢/ ٣٦، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١/ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م: ١/ ٦١٠.

٢٣- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م: ١/ ٦٨.

٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦/ ١٩٨٥م: ٦٥٦.

٢٥- ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد

جميل، دار الفكر – بيروت/ ١٤٢٠هـ: ١/ ٢٦٤، ٤/ ٥٧٢.

٢٦- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣١١.

٢٧- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م: ٣/ ٢٧٩.

٢٨- ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ٦٧ – ٦٨، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤/ ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م: ١/ ٩.

٢٩- الاقتراح: ٦٧ – ٦٨.

٣٠- ينظر مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. شعبان صلاح، دار غريب– القاهرة/ ٢٠٠٤م: ١٤٥.

٣١- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣٠٩.

٣٢- الرسالة نفسها: ٣٠٩ – ٣١٠.

٣٣- معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١/ ٢٠٠٢م: ٢/ ٥١٨.

٣٤- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١/ (١٤١٠هـ-١٩٩٠م): ١/ ٥٢.

٣٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١: ٩/ ١١٨.

٣٦- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، د. عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي–

الموصل، ط١/ ١٩٩٠م: ٩٠.

٣٧- ينظر: الاقتراح: ٧٤-٨٩، وخزانة الأدب:١/ ٩-١٥.

٣٨- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث- القاهرة، ط١/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م: ٢/ ٢٠٣.

٣٩- شرح الكافية الشافية: ١/ ٢١٠.

٤٠- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت (د.ت): ١/ ٧٤.

٤١- النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط/ ١٥، (د.ت): ١/ ١٨٠.

٤٢- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م:٢١٢.

٤٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، (د.ط)، (د.ت):١/ ٣٥.

٤٤- هكذا في الرسالة المحققة، والصواب: رجع.

٤٥- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣٠٧.

٤٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م : ١/ ١١٤.

٤٧- شرح التسهيل: ١/ ١٥٧.

٤٨- ينظر على سبيل التمثيل: الخصائص:٣/ ٥١، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ١١٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة، ط١/ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م: ٣/ ٤٢٣.

٤٩- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣١٩.

٥٠- لمع الأدلة: ٩٣.

٥١- الاقتراح: ١٧٥.

٥٢- ينظر: الاقتراح: ٨١.

٥٣- الاقتراح: ١٧٥.

٥٤- لمع الأدلة: ٩٣.

٥٥- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣٠٩ - ٣١٠.

٥٦- الخصائص: ٢/ ١٥٩.

٥٧- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣١١.

٥٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣/ ١٤٠٧هـ: ١/ ٢٨٢.

٥٩- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣١٦.

٦٠- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣١٦.

٦١- لمع الأدلة: ٣١٦.

٦٢- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣١٨.

٦٣- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث: ٣٠٦.

٦٤- ينظر شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور

إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١/ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م: ١/ ٢٤١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت): ١/ ٢٢٢.

٦٥- شرح التسهيل: ١/ ٢٨٢.

٦٦- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م: ٣/ ٣٨٥.

المصادر والمراجع:

١- ابن مالك الطائي ناظم علوم العربيَّة (بحث)، د. محمود عبد الكريم نجيب، مجلّة التراث العربي، العدد (٩٨)، ٢٠٠٥م.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٣- ارتقاء السيادة في علم أصول النَّحو، يحيى بن محمَّد، أبو زكريَّا الشاوي المغربي الجزائري (ت ١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السَّعدي، دار الأنبار، العراق- الرمادي، ط١/ ١٩٩٠م.

٤- الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلَّة في أصول النحو (رسالتان)، أبو البركات، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، قدَّم له وعنى بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية/ ١٩٥٧م.

٥- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٦- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب - القاهرة، ط١/ ٢٠٠٦ م.

٧- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربيَّة، بيروت- لبنان، ط١/ ١٩٨٧م.

٨- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١/ ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

١١- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت/ ١٤٢٠هـ.

١٢- براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية (بحث)، د. رفيع بن غازي السلمي، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد السابع/ أبريل ٢٠١٥م.

١٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان.

١٤- تدليس ابن مالك في شواهد النَّحو عرضٌ واحتجاج، فيصل بن علي المنصور، دار الألوكة للنشر - السعودية، ط١/ ٢٠١٤م.

١٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١، (د.ت).

١٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

١٧- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ط٤ (د.ت).

١٨- رسالة في مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوي تحقيق: د.يوسف بن خلف العيساوي، مجلة الحكمة السعودية، العدد ٣٠، ٢٠٠١م.

١٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١/ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٠- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١/ (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م).

٢١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١/ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٣- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم

القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٤- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، الدكتور طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط١/ ١٤٠٥هـ.

٢٥- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٦- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، د.عبد الوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي- الموصل، ط١/ ١٩٩٠م.

٢٧- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣/ ١٤٠٧هـ.

٢٩- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت).

٣٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث-القاهرة، ط١/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣١- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت (د.ت).

٣٢- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٣- معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط١/ ٢٠٠٢م.

٣٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦/ ١٩٨٥م.

٣٥- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، ط١/ ١٤١٢هـ.

٣٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١/ ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٧- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. شعبان صلاح، دار غريب- القاهرة/ ٢٠٠٤م.

٣٨- النحو الوافي، عباس حسن

(ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط/ ١٥، (د.ت).

٣٩- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت - لبنان، ط١/ ١٩٦٨م.